

حركة الكفاءات العربية، الإقليمية والدولية(*)

محمد عارف(**)

كاتب ومستشار في العلوم والتكنولوجيا - العراق.

مقدمة

المنطقة العربية، مهد أولى الحضارات، التي اجتذبت الأدمغة من مختلف أنحاء العالم، أصبحت من أكثر المناطق دفعا للأدمغة إلى خارجها. ولأن «التاريخ فلسفة بالأمثال»، كما يقول المفكر الإغريقي ديونيسيوس، فإن التحقق من الحاضر صعب، كالتحقق من «برج بابل»، الذي يرمز إلى قيام أولى الحضارات المتعددة الألسن في التاريخ، أو من «مكتبة الإسكندرية»، التي تعتبر أول أكاديمية عالمية، أو من «بيت الحكمة» في بغداد، الذي استقطب ألمع الأدمغة في عالم القرون الوسطى.

والفلسفة التاريخية مطلوبة لتفسير اختلاف تقييم هجرة الأدمغة من المنطقة العربية ما بين اعتبارها نقمة أو نعمة. والمشكلة تثير قلقاً ملتبساً في البلدان العربية، حيث توضع مشاريع وبرامج غير جدية ولا مجدية للحد من هجرة الكفاءات؛ فالمسؤولون في مصر، التي تعتبر أكثر البلدان العربية تصديراً للكفاءات، يخشون هجرة الكفاءات، ويخشون في الوقت نفسه أن لا يكون نظام التعليم الوطني بمستوى حديث يساعد على إعداد مرشحين مناسبين للهجرة. وتثير الأعداد الكبيرة من مهاجري الاقتصادات الآسيوية والبلدان النامية الأخرى القلق من أن «لا تكون نوعية المهاجرين المصريين المُصدّرين إلى الخارج وفق المعايير العالمية»^(١).

هناك دول نامية عدة تشارك مصر قلقها الملتبس من هجرة الكفاءات ومن عدم هجرتها

(*) الدراسة جزء محدث من ورقة خلفية أعدت بطلب من: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ الذي

أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

maref21@yahoo.co.uk.

(**) البريد الإلكتروني:

United Nations Development Programme (UNDP), «Press Release (C)», (20 October 2003). (١)

في أن؛ فالهجرة توفر فرص عمل لخريجي جامعات لا تستوعبهم السوق الداخلية. ويعتقد بعض الباحثين أنها قد تساعد على الخروج من الحلقة المفرغة التي تدور فيها اقتصادات نامية لا توفر لرأس المال البشري معدلات نمو عالية. ويُشار في هذا الصدد إلى التحويلات المالية، التي يعتبرها البنك الدولي من الروابط الملموسة بين الهجرة والتنمية.

وقد بلغ مجموع تحويلات العاملين في الخارج إلى المنطقة العربية في العام ٢٠٠٦ أكثر

من ٢٥,١٦٢ مليار دولار. وهذه التحويلات تتم عبر القنوات المعتمدة فقط، كالبנק وأجهزة التحويل النقدي، وهي أقل كثيراً من الحجم الحقيقي للتحويلات، حسب معهد سياسات الهجرة (Migration Policy Institute)^(٢).

إن البحث في موضوع هجرة الكفاءات العربية عملية تفاعلية حيّة، ويعود ذلك إلى الكمّ الهائل من المعلومات المتراكمة، وسرعة حركة الأحداث التي لا نراها إلا وهي تتغيّر.

إن البحث في موضوع هجرة الكفاءات العربية عملية تفاعلية حيّة، ويعود ذلك إلى الكمّ الهائل من المعلومات المتراكمة، وسرعة حركة الأحداث التي لا نراها إلا وهي تتغيّر.

المتراكمة، وسرعة حركة الأحداث، التي لا نراها إلا وهي تتغير. وقد يكون مصطلحا «الحركة» أو «الدوران» أقرب إلى وصف أحداث تسير باتجاهات مختلفة في آن، وتتحرك أجزاء كبيرة منها ليس وفق قوانين الحركة التقليدية، بل وفق قوانين الفيزياء الإلكترونية، وبموجبها تنشأ أنماط جديدة لحركة وانتقال العقول والكفاءات العربية خارج ثنائية الهجرة والعودة.

وما بين الهجرة النازحة والهجرة الوافدة تتقاطع وتتداخل اتجاهات جاذبة وطاردة لحركة الكفاءات العربية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي: نزح الأدمغة؛ اكتساب الأدمغة؛ هجرة العقول؛ عودة الكفاءات؛ انتقال الكفاءات؛ دوران الكفاءات؛ الحركة الإقليمية؛ الشتات العلمي؛ الأدمغة المبدعة الجواله؛ الكفاءات العابرة «الترانزيت»؛ الهجرة القسرية؛ اقتناص الأدمغة؛ نهب الأدمغة؛ النزوح الفتاك.

ويزداد عدد المهنيين العابرين (Professional Transients) الذين يعيشون ويعملون في بلدان مختلفة، كما يزداد عدد العرب المغتربين، الذين يعودون حال حصولهم على الجنسية الأجنبية إلى العمل والعيش في بلدانهم الأصلية، أو في بلدان عربية أخرى. ولا يعني هذا توقف «نزوح الأدمغة» أو عودة «العقول» المهاجرة، بل يشير إلى أن «من الخطأ اعتبار الهجرة عاملاً إيجابياً أو سلبياً في التنمية: فالهجرة ليست سوى جزء من مجموع تلك العملية التي اصطلح على تسميتها بالتنمية، ويمكن اعتبارها إيجابية وسلبية على حد سواء وفي الوقت نفسه»^(٣).

(٢) «The Global Remittances Guide», MPI, < <http://www.migrationinformation.org/datahub/remittances.cfm> >.

(٣) Jakobe Illman Myschetzky, *Migrating Minds, Highly Skilled Egyptian Migrants in the Process of Development* (Denmark: University of Roskilde, 2005).

وقد قامت بلدان الخليج العربية المنتجة للنفط في السنوات الثلاث الأخيرة بما يشبه عملية إعادة ترتيب هندسية لمشكلة هجرة العقول. وحدث، أول مرة في المنطقة العربية، أن اقترب الإنفاق على البحث العلمي من معدلات الإنفاق في الدول المتقدمة؛ إذ خصصت دولة قطر ٢,٨ بالمئة من «إجمالي المنتج الوطني» للبحث العلمي المفتوح لمشاركة علماء من الخارج. ووظفت دول خليجية أخرى مليارات الدولارات في إنشاء فروع لجامعات عالمية وتأسيس شراكات بحث دولية. وخصصت العربية السعودية مبلغ عشرة مليارات دولار لإنشاء «جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية»، التي تُعتبر أول معهد للدراسات العليا والأبحاث في الوطن العربي، وهي تعمل عن طريق «إقامة استراتيجية مبتكرة للتحالفات والشبكات تتجاوز القارات والمجتمعات والثقافات»، وتوظف ملايين الدولارات في «شراكة أبحاث» خاصة بها داخل جامعات عربية وعالمية مختارة^(٤). ويُتوقع أن تجري السعودية، المتشددة في قوانين الجنسية، تعديلات تشريعية لتسهيل منح الجنسية السعودية للأجانب من ذوي الكفاءات^(٥).

هل تكرر هذه المشاريع مقاولات «المفتاح - باليد» التي أدت إلى خسارة المنطقة العربية أكثر من تريليون دولار في ثمانينيات القرن الماضي، أم تقوم موارد النفط هذه المرة بدور «الحاسة السادسة»، التي يقول عنها الأديب البريطاني سومرست موم: «النقود هي الحاسة السادسة التي لا يمكنك من دونها الاستفادة من الحواس الخمس الأخرى»؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال دون استخدام الحواس الخمس الأخرى، إذا صح التعبير، كي تُرى ثمار الإبداع العلمي العربي وتُسمع وتُشم وتذاق.

أولاً: مشكلة المعطيات

لقد حدثت تطورات هائلة في حركة الكفاءات العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن العثور على معطيات موثوقة بشأنها ما يزال صعباً للغاية. ولم تتحقق حتى الآن مشاريع عدة سبق أن أعلنها أكثر من مؤتمر ومنظمة عربية ودولية، بما فيها جامعة الدول العربية، لإجراء مسح إحصائي للعقول المهاجرة. ولم يعتمد أي قطر عربي، بما في ذلك مصر، إلى إحصاء عدد مهاجريه، وفق درجات التعليم أو الكفاءات.

وقصّرت في ذلك حتى دراسات عربية دولية معنية بالمشكلة، كتقرير مركز القاهرة للدراسات السكانية وجهاز الإحصاء الأوروبي (Eurostat)، وهو التقرير المنشور بعنوان «Push and Pull Factors of International Migration» وفيه اهتمام مقتضب وغير واف؛ إذ خصص لموضوع مستويات المهاجرين المصريين التعليمية صفحة واحدة وجدولاً واحداً

(٤) انظر موقع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية على شبكة الإنترنت: < <http://arabic.kaust.edu.sa> >

(٥) Wagdy Sawahel, «Arabia Offers Expat Scientists Citizenship», SciDevNet (Science and Development Network) (21 June 2007), < <http://www.scidev.net/en/news/saudi-arabia-offers-expat-scientists-citizenship.html> > .

فقط^(٦). ثم إن وثائق أساسية للمنظمات العربية المتخصصة تخلو من معطيات جديرة بالاهتمام، كما هو حال تقرير «الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي» الصادر عام ٢٠٠٥ عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ إذ إن هذا التقرير، الواقع في ١٢٠ صفحة تقريباً، لم يفرّد لهذا الشأن سوى صفحة واحدة تحت عنوان «هجرة الأدمغة العربية وإضعاف فرص التنمية العربية». وهو يستهل تفسير المشكلة بالقول: «لقد أثبتت الدراسات أن هنالك علاقة وطيدة بين ظاهرة هجرة الأدمغة العربية وبين استخدام اللغات الأجنبية في التدريس»^(٧).

ويشكو جميع الباحثين في موضوع هجرة الأدمغة العربية عدم وجود إحصاءات رسمية، وما هو متوفر منها ناقص وغير وافٍ، كما تؤكد هبة نصار، أستاذة الاقتصاد في جامعة القاهرة، بقولها إن «المعطيات المصرية حول مجمل عملية الهجرة الدولية تظل على وجه العموم مُجزأة، ومتناثرة وغير موثوقة، فمصر لا تحفظ في العادة سجلات حول أعداد المهاجرين أو مواصفاتهم المهنية»^(٨). ويُقر أنطوان زحلان، الذي يُعتبر أبرز الباحثين العرب المتابعين للموضوع منذ ستينيات القرن الماضي، بأن «من الصعب التقدير بأي درجة من الصحة حجم نزوح الأدمغة وأثر هذه الخسارة ما لم تأخذ الحكومات العربية على عاتقها القيام بأعمال ميدانية مكثفة، ودعمها بالمعطيات الأجنبية المتوفرة»^(٩).

ولا تتوفر معلومات جديرة بالاهتمام إلا لدى الدول التي تتوجه إليها معظم الكفاءات العربية المهاجرة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي. لكن هذه الدول، التي تنشر معلومات مفصلة عن الهجرة إليها، لا تقدم تقديرات مضبوطة لحجم هجرة الأدمغة، وإنما ينصبّ اهتمامها على المجموع العام للمهاجرين من كل بلد عربي، ولا تعتمد معطياتها بصدد الكفاءات العربية المهاجرة على معايير موحدة.

ويجد الباحثون غالباً اختلافات كبيرة بين تقديرات الدول المستقبلة للمهاجرين المصريين ومعطيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر؛ فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات الإيطالية الرسمية إلى أن في إيطاليا ٣٥ ألف مهاجر مصري، في حين يؤكد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن عدد المهاجرين المصريين في إيطاليا ٩٠ ألف مهاجر، أي يبلغ الاختلاف بين التقديرين ٥٥ ألف شخص! بل إن التضارب كبير بين تقديرات الأجهزة الرسمية المصرية نفسها؛ فالفارق بين إحصاءات الجهاز المركزي وإحصاءات

Antoine Benjamin Zahlan, «The Arab Brain Drain, Innovation and Development,» paper (٦) presented at: The ALECSO-UNESCO Conference on the Arab Brain Drain, Amman, Jordan, 27 November- 1 December 2004.

(٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي (تونس: ألكسو، ٢٠٠٥).

Heba Nassar, «Migration, Transfers and Development in Egypt,» European University (٨) Institute (CARIM Research Report, 2005/01) (2005).

Zahlan, «The Arab Brain Drain, Innovation and Development,» p. 4.

(٩)

وزارة الخارجية بشأن عدد المصريين المقيمين في الخارج بشكل مؤقت أو دائم، يبلغ المليون شخص^(١٠)!

إن مثل هذا التضارب في تقديرات أعداد المهاجرين مشكلة عالمية لا تقتصر على الأجهزة العربية، بل تشمل أيضاً حتى إحصاءات الهجرة بين بلدان أوروبا الغربية، الأمر الذي تنجم عنه عواقب سيئة، حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المتعلق بالهند، حيث يؤدي «الافتقار التام إلى المعلومات بصدد كل من الهجرة وعودة المهاجرين إلى حرمان البلد من الشروع في التخطيط المنظم للقوى العاملة، وتنمية الموارد البشرية»^(١١).

ويعاني النقص نفسه أوسع عمل بحثي دولي حول المغتربين العرب، وهو برنامج إعادة المهاجرين من المغرب العربي (MIREM)، الذي تشارك فيه دول الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي المعنية الثلاثة: الجزائر وتونس والمغرب، ويدعمه الاتحاد الأوروبي والمعهد الجامعي الأوروبي (European University Institute)، ويستضيفه مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة في فلورنسا بإيطاليا، وتشارك فيه أجهزة الإحصاء ومراكز الدراسات السكانية في الجزائر وتونس والمغرب. وإحصاءاته وجداوله لا تتضمن، على كثرتها، سوى معلومات شحيحة عن الراغبين في العودة أو المضطرين إليها، من الحاصلين على التعليم الجامعي الأولي وشهادات الماجستير أو الدكتوراه^(١٢). وقد بينت القناة الفرنسية FRANCE 24 فداحة الجهل بمأساة «نزوح الأدمغة الفتاك»، بحسب تعبيرها، في معرض تناولها موضوع نزوح الأدمغة العلمية العراقية منذ فرض الحظر الدولي على العراق بعد حرب عام ١٩٩١، وخصوصاً بعد أن تم احتلاله عام ٢٠٠٣. وقد تعذّرت حتى الآن معرفة عدد أصحاب الأدمغة العلمية من النازحين والمهجرين، لكن المعروف أن عدد من قُتل منهم حتى نهاية العام الماضي هو ٤٣٢، بينهم رؤساء جامعات وعمداء كليات وعدد كبير من الأطباء وحاملي درجة الأستاذية الجامعية^(١٣).

ثانياً: أسواق الهجرة

كما يقول المؤرخ الإنكليزي والتر رالي، «كل من يكتب التاريخ الحديث سيتابع الحقيقة قريباً جداً من كعب قدمها، الذي قد يلطمه مرحاً في أسنانه»! ولعل هذا أهم أسباب صعوبة ملاحقة حركة الكفاءات العربية المتصلة بديناميات الاقتصاد الرأسمالي العابر للجنسيات، وهي الديناميات التي تحدّد كلاً من عوامل «الدفع» إلى خارج بلدان المنشأ و«الشد» إلى

Myschetzky, *Migrating Minds, Highly Skilled Egyptian Migrants in the Process of Development*. (١٠)

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٢.

«Collective Action to Support the Reintegration of Return Migrants in their Country of (١٢)

Origin.» MIREM, < http://www.mirem.eu/?set_language=en > .

«List of Assassinated Iraqi Academics,» Brussels Tribunal, < <http://www.brussels-tribunal.org/academicsList.htm> > . (١٣)

داخل بلدان المهجر. وتزداد المشكلة تعقيداً بفعل الطبيعة المتميزة للكفاءات، التي أدت إلى إقامة أسواق خاصة للهجرة تتحكم فيها قوانين العرض والطلب. وتتيح هذه الأسواق للكفاءات حرية الاختيار بين البلدان المختلفة، أو البقاء في مواطنها الأصلية.

وقد رأينا في الأزمة المالية العالمية الحالية كيف تتدخل الحكومات، ويحدث الأمر نفسه في أسواق «هجرة الأدمغة» المتأثرة بسياسات الحكومات التي تلجأ إليها، حسب حاجاتها المتغيرة إلى الكفاءات والخريجين. وقد حدث ذلك في مناسبات عدة سابقة، عندما اشتدت الحاجة في نهاية تسعينيات القرن الماضي إلى خبرات إضافية في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ ففي عام ٢٠٠٠، بلغ عدد أصحاب الكفاءات الذين احتاجت إليهم الولايات المتحدة في هذا المجال ٨٥٠ ألفاً، فيما احتاجت أوروبا إلى نحو مليوني عامل^(١٤).

تعتبر أقطار الخليج المنتجة للنفط الأكثر استيراداً للعمالة العربية في المنطقة، حيث تراجحت معدلات العمالة فيها تبعاً للأحداث السياسية.

وعلى الصعيد السياسي، حدثت خلال العقدين الأخيرين تغيرات مهمة في مواقف الدول الأوروبية؛ إذ تحول التحفظ عن قبول هجرة الأدمغة من العالم الثالث إلى اجتذابها، وكان مرد ذلك بشكل أساسي إلى تأثير هجرة الأدمغة الأوروبية إلى الولايات المتحدة والبحث عن مصادر لتعويضها من العالم الثالث. وأعلنت دول الاتحاد الأوروبي صراحة في «خطة عمل لشبونة» (Lisbon Process) عزمها على «اجتذاب الأحسن والألمع إلى القارة الأوروبية»^(١٥).

وأصدرت الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية تشريعات وبرامج خاصة تُسرّع عمليات الهجرة واستيراد الكفاءات، حسب متطلباتها، التي تحددها قسائم طلبات سمات الدخول والإقامة. ورفعت الولايات المتحدة سقف عدد سمات الدخول الخاصة بالعمل إلى ٢٠٠ ألف سنوياً، وفق برنامج القبول السريع (US HIB) في قانون الهجرة.

وعملت جامعات أوروبية وأمريكية عدة كمراكز لاقتناص كفاءات الدول النامية، وأصبح التعليم الجامعي جزءاً من سوق العمالة العالمية. ورافق ذلك ظهور «أسواق الطلبة»، حيث تتنافس البلدان على اجتذاب الطلاب الأجانب، وتسعى إلى الاحتفاظ بهم بعد التخرج. وتُعتبر «أسواق الطلبة» حالياً ثالث الأسواق من حيث الحجم، إذ يقدر عدد الطلبة الأجانب في الجامعات الناطقة بالإنكليزية نحو المليون طالب. ويتوقع أن يتضاعف عددهم نهاية العقد المقبل ليصبح ٢,٦ مليون طالب. وتشكل مساهمة الطلبة الأجانب ١ بالمائة من إجمالي الناتج الوطني في الولايات المتحدة. ويبلغ حجم دورة رأس المال في التعليم العالمي مليارين ومئتي

Zahlan, «The Arab Brain Drain, Innovation and Development», p. 7.

(١٤)

Myschetzky, *Migrating Minds, Highly Skilled Egyptian Migrants in the Process of Development*, p. 28.

(١٥)

مليون دولار. ولا يمكن النظر إلى حركة الكفاءات بمعزل عن هذه الظاهرة، التي تتأثر بها وتؤثر فيها^(١٦).

ثالثاً: اقتناص الكفاءات العربية

في عالم بلا سياسات وقواعد دولية للهجرة، يسود وضع يسمح للولايات المتحدة وغيرها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن تضع وتنفذ سياسات وبرامج لاقتناص كفاءات الدول الأخرى. وقد ذكر رئيس الأكاديمية الوطنية للمهندسين وليام وولف، في شهادته أمام لجنة الكونغرس للهجرة، أن نسبة حَمَلَة شهادات الدكتوراه من العلماء والمهندسين المولودين في الخارج والعاملين في الولايات المتحدة ارتفعت في الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ من ٢٤ بالمئة إلى ٣٧ بالمئة، وبلغت نسبة حَمَلَة الدكتوراه في الفيزياء ٤٥ بالمئة ونسبة المهندسين أكثر من ٥٠ بالمئة، وربع المهندسين في الهيئات التدريسية في الجامعات الأمريكية مولودون في الخارج. وقد زادت على الثلث نسبة الحاصلين على جوائز نوبل في الولايات المتحدة والمولودين خارجها خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤. ويُمنح ثلث شهادات الدكتوراه في العلوم والهندسة في الولايات المتحدة لطلبة مولودين خارجها. ويعترف وولف بأن بلاده تزدهر بفضل «استخلاص أفضل العقول عبر الكرة الأرضية، ونحتاج اليوم إلى هؤلاء الأمريكيين الجدد أكثر من قبل، لأن البلدان الأخرى أصبحت أكثر تمكناً تكنولوجياً»^(١٧).

تعزز هذه المعطيات وجهات نظر راديكالية بصدد «نهب الأدمغة» و«الاستعمار الجديد». وعند حساب العامل الاقتصادي المضاعف (Multiplier Factor) للعلوم والتكنولوجيا، قد تعادل قيمة الطاقة الذهنية العربية التي تحصل عليها الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي دون مقابل قيمة النفط والغاز العربيين، وهذا أمر تؤكد خسارة البلدان العربية ما بين تريليونين وأربعة تريليونات دولار، بسبب استخدامها خلال العقدين الماضيين عقود «المفتاح باليد»، حسب تقديرات أنطوان زحلان^(١٨)، الذي يخشى أن تكون ثمار مضاعفة عدد الملتحقين بالجامعات في الوطن العربي في العقدين الماضيين (ثلاثة أضعاف) قد ذهبت هدرًا، عندما تضاعفت بالمعدلات نفسها هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج. وكان عدد خريجي الجامعات العربية من حَمَلَة شهادات البكالوريوس والماجستير في العام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ أكثر من ٣٠٠ ألف، هاجر منهم إلى الخارج نحو ٧٠ ألفاً، وحصل كثير منهم على الدكتوراه وشهادات الطب.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٧) William A. Wulf, «The Importance of Foreign-Born Scientists and Engineers to the Security of The United States», (Statement before the Subcommittee on Immigration, Border Security, and Claims Committee on the Judiciary U.S. House of Representatives) (15 September 2005), < http://www7.nationalacademies.org/ocga/testimony/Importance_of_Foreign_Scientists_and_Engineers_to_US.asp > .

Zahlan, «The Arab Brain Drain, Innovation and Development», p. 37.

(١٨)

وهاجر خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ أطباء من العرب بلغ عددهم ١٥ ألفاً إلى أوروبا وحدها، حسب جهاز الإحصاء الأوروبي (Eurostat)، وبلغ مجموع الأطباء العرب المهاجرين خلال عام ٢٠٠٠ فقط نحو ١٦ ألفاً، أو ما نسبته ٤,٧ بالمئة من مجموع الأطباء الذين تدرّبوا في المنطقة^(١٩).

أما العرب الذين يحصلون على شهادة الدكتوراه كل عام في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وعددهم ١٥ ألفاً، فلا يعود منهم إلى ديارهم سوى ١٠ بالمئة. وتبعاً لهذه التقديرات، يبلغ عدد حملة الدكتوراه العرب في الخارج ١٥٠ ألفاً، فيما يبلغ العدد الكلي لحملة الدكتوراه العرب في الداخل والخارج ٢١٠ آلاف. ويعني هذا الرقم، الذي يعادل ربع حملة الدكتوراه في الولايات المتحدة، أن ٧٥ بالمئة من حملة الدكتوراه العرب قد هاجروا إلى الخارج، فهل يمكن اعتبار هذه الكفاءات العربية في الخارج جيشاً احتياطياً حيوياً للوطن العربي، قادراً، حسب تجارب بلدان نامية كالصين والهند، على دعم مشاريع النمو الاقتصادي في البلدان الأصلية، وخلق طرق جديدة في التنمية؟

رابعاً: نزوح الأدمغة العربية إلى الولايات المتحدة وكندا

في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦، راوح المعدل السنوي لهجرة الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة بين ١٧٦٩ و ١٤١٥. وكانت البلدان العربية الأكثر تصديراً للكفاءات إلى الولايات المتحدة هي مصر ولبنان وفلسطين والأردن، حيث بلغت النسبة ٦٤ بالمئة - ٦٨ بالمئة من المجموع العام للمهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة. واستمرت معدلات هجرة العرب بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧ ما بين ١٦٢١ و ٢٧٨٧، ووصل المعدل خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ إلى ٢٦٥٠. ويحمل هؤلاء النازحون شهادات بكالوريوس وماجستير ودكتوراه، وكثير منهم أطباء من خريجي الجامعات العربية ذهبوا إلى الولايات المتحدة للتخصص، وتشير تقديرات إلى أن أكثر من نصفهم (٦٠ بالمئة) بقوا فيها بهدف مواصلة العمل في حقول تخصصاتهم.

هذه الأرقام أقل كثيراً من الأرقام الحقيقية، إذا أخذنا في الاعتبار عدم شمول إحصاءات الهجرة الأمريكية كل من هو مولود لأبوين عربيين داخل الولايات المتحدة، والواقع أن نظام الإحصاء السكاني (SESTAT) في الولايات المتحدة يجري تحديثه كل عشر سنوات. وإذا أدخلنا في الحساب العدد السنوي لخريجي الجامعات العربية المقبولين للدراسة في الولايات المتحدة، وقد بلغت معدلاته نحو ٢٥٥٠ خلال الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠، فهذا يعني أن هناك زيادة إضافية في عدد أصحاب الكفاءات العربية المهاجرين خلال تلك الفترة، وهي نحو ٢٠ ألفاً.

واستمرت الزيادة بشكل ثابت في أعداد المهاجرين العرب إلى كندا منذ ثمانينيات القرن الماضي. وقد كان عدد المهنيين والتقنيين العرب المهاجرين إلى كندا في العام ١٩٨٠ لا يتعدى

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

الـ ١٨٦ شخصاً، ثم ارتفع إلى أكثر من ٢٠٠٠ في عام ١٩٩٤ ثم إلى ٣٥٩١ في عام ١٩٩٦. ومقارنة بعدد السكان، يزيد عدد العرب المهنيين المهاجرين إلى كندا أربع مرات على عدد الصينيين أو الهنود. وقد تساوت منذ أعوام التسعينيات أعداد المهنيين العرب المهاجرين إلى كندا والولايات المتحدة^(٢٠).

خامساً: نزوح الأدمغة العربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي

بلغ عدد المهاجرين العرب إلى بلدان الاتحاد الأوروبي في العقد الماضي ٢,٦ مليون، منهم ١,٤ مليون في فرنسا و٠,١٤ مليون في ألمانيا. وبلغ عدد الطلاب العرب في الجامعات الأوروبية ما بين ثلاثة وأربعة أضعاف عددهم في جامعات الولايات المتحدة. ويعادل عدد المهنيين من الأطباء والمهندسين والحقوقيين العرب المهاجرين إلى أوروبا مجموع خريجي فروع العلوم والهندسة في الجزائر والمغرب وتونس. ويلاحظ أن معظم الطلاب العرب الذين يلتحقون بالجامعات الأوروبية هم خريجو جامعات بلدانهم، وهدفهم إكمال دراساتهم العليا.

أما عدد أصحاب المهن الطبية العرب (من غير المرضين) الذين هاجروا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي في أعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١، فقد بلغ ٦٨٩٥ و٤٨١٨ و٣٧٥١، على التوالي، ومعظمهم جاء من الجزائر والمغرب ومصر والعراق، وهاجر أكثرهم إلى فرنسا وبريطانيا، فيما ذهب نحو ٥ بالمئة منهم إلى إيطاليا. وبلغ مجموع الأطباء الذين هاجروا إلى الاتحاد الأوروبي خلال ثلاث سنوات ١٥ ألفاً، ويعادل هذا مجموع خريجي ٥٠ كلية طب كبيرة للفترة نفسها، أو ما يعادل مجموع خريجي كليات الطب في البلدان العربية. وتبين المعطيات أن مجموع المهنيين العرب المهاجرين إلى أوروبا يعادل ٢٠ ضعف عددهم إلى الولايات المتحدة، فيما يعادل عدد المديرين وأصحاب المهن العلمية العرب، كالأطباء والمهندسين، المهاجرين إلى أوروبا، ١٣ ضعف عدد من هاجر منهم إلى الولايات المتحدة^(٢١).

سادساً: الحركة الإقليمية للكفاءات العربية

ليس ثمة إحصاءات ودراسات عن الحركة الإقليمية للكفاءات العربية، على الرغم من، أو ربما بسبب، حجم هذه الحركة النوعي والكمي الكبير؛ فعدد المصريين العاملين داخل الوطن العربي حوالى ٣ ملايين، ولا تُعرف نسبة الكفاءات منهم. وهناك ثلاثة اتجاهات لحركة العمالة المصرية في المنطقة: يقصد الاتجاه الأول بلداناً عربية خارج منطقة الخليج، مثل ليبيا التي تعتبر من أكبر مراكز جذب العمالة المصرية العاملة في جميع قطاعات الاقتصاد. ويتحرك الاتجاه الثاني نحو بلدان عربية مصدرة للعمالة، كالأردن التي تستورد العمالة المصرية

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤.

لتحل محل عمالتها المصدرة إلى خارجها. ويتحرك الاتجاه الثالث التقليدي بين بلدان عربية غير خليجية مصدرة للعمالة إلى بلدان الخليج العربية المستوردة للعمالة.

وتُعتبر أقطار الخليج المنتجة للنفط الأكثر استيراداً للعمالة العربية في المنطقة، حيث تأرجحت معدلات العمالة فيها تبعاً للأحداث السياسية، كما شهدنا في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩٠. وتتقدم ثلاثة بلدان عربية قائمة أكثر خمسة بلدان استيراداً للعمالة المصرية المؤقتة والدائمة، حسب الترتيب التالي: السعودية، وليبيا، والأردن، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا. وتستضيف هذه البلدان ٧٠ بالمئة من العمالة المصرية في الخارج، فيما تستضيف السعودية ثلثها تقريباً^(٢٢).

إن القيمة الحقيقية لتحويلات المهاجرين العرب لا تكمن في حجمها المالي، بل في دور التحويلات في عملية استثمار القوة العاملة العربية المهاجرة.

وقد أحدثت الحركة المتداخلة للكفاءات العربية خارج المنطقة وداخلها قفزات في حجم ونوعية جامعات ومعاهد عليا في الخليج العربي، كجامعة الشارقة التي أنشئت عام ١٩٩٧، وتبلغ نسبة حَمَلَة الجنسيات العربية (من غير بلدان الخليج) بين أعضاء الهيئة التعليمية فيها أكثر من ٦٢ بالمئة، ونسبة غير العرب ١٥ بالمئة، بينما يشكل مواطنو الإمارات وبلدان مجلس التعاون ٥ بالمئة (من إحصائية أشرف على إعدادها د. حميد النعيمي، عميد كلية العلوم في جامعة الشارقة، وأرفقت بالورقة الخلفية لـ **تقرير المعرفة العربي ٢٠٠٩**).

وتُقدّم عالمة الطب لحاظ الغزالي، التي مُنحت جائزة «اليونسكو - لوريال» للعام ٢٠٠٨، نموذجاً للحركة الدولية والإقليمية للكفاءات العربية؛ إذ إنها نالت شهادة بكالوريوس الطب من جامعة بغداد في العراق، وتخصصت بطب الأطفال والجيئات في جامعة أدنبره في بريطانيا، والتحقّت عام ١٩٩٠ للتدريس في كلية الطب في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالعين، حيث نالت درجة الأستاذية، وساهمت في تأسيس مكتب رصد وتسجيل التشوهات الخلّقية، وهو أول مكتب في المنطقة معترف به دولياً، وفي إنشاء أول مركز طبي عربي لعلم الجيئات السريري (Clinical Genetics) ومقره في مدينة دبي. ونالت بحوثها المنشورة، التي يبلغ عددها نحو ١٥٠ بحثاً، اهتمام الأوساط العالمية، حيث أقردت لها مجلة **لانسييت (Lancet)** صفحة التعريف بمشاهير الأطباء، واعتبرت بحوثها مصدراً مهماً في مضمار الأمراض الجينية في الوطن العربي^(٢٣).

Nassar, «Migration, Transfers and Development in Egypt», p. 4.

(٢٢)

Lihadh Al-Gazali (United Arab Emirates UAE), Laureate for Africa and Arab States, in: «Tenth Anniversary of the L'OREAL-UNESCO Awards For Women in Science», United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (27 February 2008), < http://portal.unesco.org/geography/en/ev.php-URL_ID=8354&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html > .

(٢٣)

سابعاً: التحويلات المالية

وإذا كانت النقود تتكلم، كما يقال بالإنكليزية، فرنينها مسموع في حركة الكفاءات حول العالم؛ ففي عام ٢٠٠٦، بلغ مجموع تحويلات العاملين في الخارج ٢٨٠ مليار دولار، ذهب نحو ثلاثة أرباعها إلى البلدان النامية، التي تشكل التحويلات فيها ما بين ١٠ بالمئة و ٢٠ بالمئة من إجمالي الناتج الوطني. وارتفعت قيمة التحويلات إلى ٣٣٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨، ثم هبطت بسبب الأزمة المالية العالمية إلى ٣١٧ مليار دولار في العام الماضي، والمتوقع أن تعود إلى الارتفاع من جديد في العام الحالي والذي يليه^(٢٤).

أما مجموع التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبلغ في العام ٢٠٠٦ أكثر من ٢٥,١٦٢ مليار دولار، وهو ما يمثل نحو ضعف المبلغ للعام ٢٠٠٠ (١٢,٩٢٠ مليار دولار)، في حين ارتفع المبلغ بمعدلات أقل في التسعينيات، حيث كان ١١,٤٣٢ ملياراً في العام ١٩٩٠. ويمثل مبلغ عام ٢٠٠٦ نحو ٣ بالمئة من إجمالي الإنتاج المحلي في المنطقة، و ٣٧ بالمئة من صادرات الخدمات التجارية، و ٣١ بالمئة من الصادرات الصناعية، و ٨٧ بالمئة من معونات التنمية الرسمية. وقد تساوت حصة كل من المغرب ومصر ولبنان من مجموع التدفقات المالية للعام ٢٠٠٦، حيث بلغت ١٤ بالمئة لكل منها، فيما بلغت حصة كل من الجزائر والأردن ٧ بالمئة، واقتسمت الباقي (٤٣ بالمئة) بلدان المنطقة الأخرى^(٢٥).

وأفادت إحصاءات وزارة المالية المغربية أن عدد المغتربين من المغرب حوالى ثلاثة ملايين نسمة، وهو رقم يشكل قرابة ١٠ بالمئة من سكان البلد. وبلغت الأموال التي حولها المغاربة المقيمون في الخارج في العام ٢٠٠٧ نحو ٤,٨ مليارات يورو، أي ١٥,١ بالمئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي يتركز ٦٥ - ٧٢ بالمئة من مجملها في المجال العقاري.

ثامناً: التحويلات والتنمية

إن القيمة الحقيقية لتحويلات المهاجرين العرب لا تكمن في حجمها المالي، بل في دور التحويلات في عملية استثمار القوة العاملة العربية المهاجرة داخل المنطقة، أو ما يطلق عليه اسم «رأس المال الاجتماعي العابر للحدود»؛ فتحويلات المهاجرين المصريين المالية بلغت أكثر من ٦,١ مليار دولار في تسعينيات القرن الماضي، وتعتبر من أهم الموارد المالية الثابتة، على الرغم من تقلباتها بسبب الأحداث في المنطقة أو خارجها، كما شاهدنا في حرب الخليج، وفي الأزمة المالية العالمية الحالية. وتمثل هجرة الكفاءات المصرية منفذاً لتشغيل الأعداد المتزايدة من خريجي التعليم العالي والتقني في مصر، الذين لا تستوعبهم سوق العمل المحلية.

وقد شهدت مصر في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي زيادة دراماتيكية في

(٢٤) البنك الدولي، حقائق عن الهجرة والتحويلات عام ٢٠٠٨ (نيويورك: البنك، ٢٠٠٨).

«The Global Remittances Guide».

(٢٥)

عدد الدارسين في الجامعات؛ إذ بلغت نسبتهم ١٣ بالمئة سنوياً. وفي العام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بلغ عدد خريجي الجامعات المصرية ٢٤٨,٤٥١. والبطالة في مصر تستهدف بشكل خاص المتعلمين، حيث يشكل خريجو الجامعات العاطلين عن العمل ٢٧ بالمئة من المجموع العام للعاطلين في مصر. وفي حين يبلغ معدل الطلب المحلي على القوة العاملة غير الماهرة ٦٦ بالمئة من المجموع العام، فإن معدل الطلب على الخريجين يبلغ ١٧ بالمئة. ويدل حساب نسبة البطالة، والبالغة نحو ١٤,٥ بالمئة بين خريجي الجامعات المصرية للعام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، على أن عدد العاطلين في ذلك العام وحده بلغ ٣٦,٠٢٥. وتبدو هجرة الكفاءات بذلك بديلاً من هدر الأدمغة في الداخل^(٢٦).

«ضمن هذا السياق، ينبغي البحث في موضوع هجرة الكفاءات واستقصاء نزوح الأدمغة»، حسب الباحث الدنماركي ج. ميشيتسكي، الذي يخلص إلى القول: «على الرغم من التدفق الكبير للكفاءات العليا، فإن مصر، كما يبدو، لا تعاني حالياً نزوح الأدمغة». وعلى خلاف النظرة السائدة حول الآثار السلبية لنزوح الأدمغة، «يبدو المسؤولون المصريون معنيين ليس بكثرة عدد الكفاءات النازحة إلى الخارج، بل العكس»^(٢٧).

تاسعاً: نقل المعرفة عبر المغتربين

وإذا كانت المصائب فرصاً، حسب المثل الألماني، فهجرة الأدمغة العربية فرصة، ليس فقط للحصول على الموارد المالية، بل أيضاً لنقل المعرفة عبر المغتربين. وهذا هو عنوان برنامج «توكتن» (TOKTEN)، المكون من الحروف الأولى لعبارة (Transfer Of Knowledge Through Expatriate Nationals)، الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام ١٩٧٧ وكان شعاره تحويل «نزح الأدمغة» (Brain Drain) إلى «كسب الأدمغة» (Brain Gain). وقد شرع البرنامج في إجراء مسح إحصائي للكفاءات العربية في الشتات، وتطوير قواعد بيانات تضم معلومات عن خبراتهم الأكاديمية والعملية، وإقامة شبكة علاقات مباشرة بينهم وبلدانهم الأصلية، ودعم نفقات استقدامهم إليها لفترات محددة.

ويعتبر برنامج «توكتن» امتداداً لعلاقات التعاون التقني الدولي لتقليل الآثار السلبية لهجرة الأدمغة. وهو يتميز بانفتاحه على المجتمع الأصلي، واعتماده على أواصر اللغة والتقاليد المشتركة، واستفادته من قلة كلفة الخبراء المشاركين فيه تطوعاً، مقابل تغطية نفقات السفر والإقامة، إضافة إلى ما يوفره من سرعة ومرونة الاستجابة للحاجات المختلفة. كما أنه يستثمر العاطفة المكنونة لدى المغتربين إزاء أوطانهم الأصلية، ومشاعر العرفان والرغبة في رد الجميل لها، خصوصاً أن معظم المغتربين نشأ وترعرع فيها، وأكمل دراساته في مدارسها وجامعاتها. ويبلغ عدد الخبراء الذين قدموا عبر البرنامج خلال العقد

Nassar, «Migration, Transfers and Development in Egypt», p. 2.

(٢٦)

Myschetzky, *Migrating Minds, Highly Skilled Egyptian Migrants in the Process of Development*, (٢٧)

p. 79.

الماضي أكثر من ٤٠٠٠ خبير، أقاموا فترات محددة امتدت ما بين شهر وستة شهور، وقدموا خدمات استشارية إلى الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص أيضاً، وبعضهم مكث في بلده الأصلي.

ويُعتبر لبنان، الذي له واحدة من أكبر الجاليات المغتربة المثقفة، من أكثر البلدان استفادة من البرنامج المذكور، الذي استمر عمله في لبنان رغم الصعوبات الأمنية وظروف التوتر السياسي؛ إذ بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها في العام ٢٠٠٦ سبعة مشاريع، إضافة إلى مشروعات يستمر العمل فيها.

**تشكل البحوث والأدبيات
الخاصة بحركة الأدمغة
مكتبة قائمة بذاتها، وقد
نشأت عنها مدارس ونظريات
مختلفة وتيارات فكرية
متعارضة أحياناً ضمن نطاق
الاهتمام بالدوافع الذاتية
للكفاءات المهاجرة.**

ويلاحظ أن الجهات المشرفة على تنفيذ المشاريع في لبنان هي الوزارات والمؤسسات الحكومية؛ فمشروع تطوير استراتيجيا لتشجيع عمليات دمج المشاريع الصناعية الصغيرة أُعدّ بالتعاون مع وزارة الصناعة، ومشروع لتطوير استراتيجيا لاجتذاب المغتربين اللبنانيين في البرازيل، الذين يقدر عددهم بالملايين، أُعدّ بالتعاون مع وزارة السياحة، وهناك مشروع تشرف عليه وزارة الأشغال العامة والنقل لإعادة بناء الجسور التي هدمها العدوان الإسرائيلي في

عام ٢٠٠٦، ومشروع بالتعاون مع وزارة العمل لتطوير عمل الاتحادات العمالية، ومشروع مع وزارة الصحة العامة وفق اتفاقية التعاون مع إدارة الصحة الفرنسية لتحسين خدمات رقابة الجودة في المستشفيات الحكومية^(٢٨).

وحقق برنامج «توكتن» نجاحات ملحوظة أيضاً في فلسطين المحتلة، حيث استقدم ٢٢٠ خبيراً فلسطينياً ساهموا في تحقيق مشاريع عدة، بينها إقامة وحدة علاج كلوي في الضفة الغربية، وإدخال تقنيات معلوماتية في المؤسسات الفلسطينية، وشبكات إلكترونية في الجامعات، والاستفادة من خبرات المغتربين الفلسطينيين في المجالات الثقافية والفنية، وكذلك في تخطيط المدن. كما أنه دعم مجموعة خبرات فلسطينية ساهمت في بناء مطار غزة الدولي، و«بقي تسعة من أفراد المجموعة يشكلون حالياً العمود الفقري لإدارة المطار». ويبلغ مجموع الخبراء الفلسطينيين الباقين ٢٤ خبيراً من مجموع ١٦٠، ويشكل هذا ٢١ بالمئة من الخبراء الذين استقدمهم برنامج «توكتن»، وهي نسبة عالية عند مقارنتها بنسبة اللبنانيين من المشاركين في برنامج «توكتن» الذين بقوا في لبنان، وتبلغ ١٦ بالمئة (٦ خبراء من مجموع ٣٦).

وأطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة

United Nations Development Programme (UNDP)/CDR, TOKTEN Lebanon (Transfer of (٢٨) Knowledge through Expatriate Nationals 2006-2007): Objectives, Procedure and Achieved Missions (New York: UNDP, 2007), < <http://www.toktenlebanon.org> > .

الإنمائي شبكة «باليسا» (Palestinian Scientists and Technologists Abroad)، التي طوّرت بنك معلومات يحتوي على ١٢٠٠ اسم ومعلومات عن خبراء فلسطينيين في الشتات، وعقدت حلقات نقاش إلكترونية حول قضايا عدة، كمشروع إنشاء مختبر ميكرونيجي في فلسطين، ومعالجة المياه المالحة، وتطوير تصاميم هندسية لإنشاء بنايات مقاومة للزلازل، وتأسيس مجلة للعلم والهندسة^(٢٩).

وتربط شبكات عدة من طراز «توكتن» مجتمع الشتات العلمي العربي بالداخل، وتساهم في نقل المعرفة، عن طريق تنظيم مؤتمرات مهنية، أو المشاركة المباشرة في تطوير برامج ومشاريع العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي. ويضم بعض هذه الشبكات مثقفين وعلماء في الخارج، أو باحثين وطلبة، كشبكة الباحثين المغاربة المقيمين في فرنسا (Migration et Recherche)، وشبكة أطلقها عرب أمريكيون تحت اسم «العلماء والتكنولوجيون العرب في الخارج» (Arab Scientists and Technologist Abroad).

ويحتاج برنامج «توكتن»، الذي مرت ثلاثة عقود على إنشائه، إلى مراجعة وتطوير. وهناك مقترحات عدة جديرة بالاهتمام، كاقتراح تنظيم سوق عالمية، أو خدمات استشارية دولية تستثمر الخبراء المغتربين في مشاريع استراتيجية لتعويض بلدانهم الأصلية. وينبغي الاستفادة من العدد الهائل لشبكات تربط المهاجرين من شتى المهن والكفاءات. فالهجرة أصلاً عملية تعتمد على تخليق الشبكات الاجتماعية، وتساعد طرق الاتصالات الحديثة في إقامة شبكات فعالة يستخدمها أصحاب الكفاءات المهاجرون لإدامة علاقاتهم ومصالحهم مع بلدانهم الأصلية^(٣٠).

وفي هذا المجال حققت المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا نتائج مرموقة. وكان المقر الرئيسي لهذه المؤسسة قد أقيم في الشارقة عام ٢٠٠٠، بمبادرة من العلماء العرب في الداخل والخارج. وبلغ عدد مشاريعها ونشاطاتها البحثية ٨٤ مشروعاً في ١٤ قطراً عربياً، وتبلغ القيمة الإجمالية لتمويل مشاريع البحوث، التي أشرفت عليها المؤسسة أكثر من ٣,٥ مليون دولار. ويشارك في كل بحث علماء عرب من الداخل والخارج.

عاشراً: هجرة الكفاءات ما بين الفرد والوطن

تشكل البحوث والأدبيات الخاصة بحركة الأدمغة مكتبة قائمة بذاتها. وقد نشأت عنها مدارس ونظريات مختلفة وتيارات فكرية متعارضة أحياناً، ضمن نطاق الاهتمام بالدوافع

(٢٩) تمارا تيممي [وآخرون]، عبور الحدود وتبدل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية،

تحرير ساري حنفي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

(٣٠) Steven Vertovec, «Translational Networks and Skilled Labour Migration», paper presented at: conference Ladenburger Diskurs «Migration» Gottlieb Daimler-und Karl Benz-Stiftung, Ladenburgh, 14-15 February 2002, <http://www.transcomm.ox.ac.uk/working%20papers/WPTC-02-02%20Vertovec.pdf>.

الذاتية للكفاءات المهاجرة، التي تشكل ما تسمى «طبقة المبدعين»، أو التركيز على الخلفية الاجتماعية والسياسية للمشكلة، أو دور «الشتات العلمي» في التنمية.

وقد بلور صدور كتاب **قيام الطبقة المبدعة** عام ٢٠٠٢ تيارات فكرية تركز على المبدعين الأفراد، وتعتبر أنهم يمثلون طبقة جديدة مبدعة تؤدي دوراً مماثلاً لدور الطبقة الأرستقراطية في مرحلة الإقطاع؛ إذ هي مكونة من علماء ومهندسين ورجال أعمال ومال وخبراء في القانون والرعاية الصحية، وكذلك

تركز نظريات علماء التنمية على دور الشتات العلمي في تدوير المعرفة من أجل التنمية، وهي تؤكد في الوقت نفسه هذا الدور كشريك مهم في التنمية العلمية والتكنولوجية.

من فنانين وموسيقيين وعلماء كومبيوتر. ويتحدث مؤلف الكتاب ريتشارد فلوريدا عن قيام عصر اقتصادي جديد يتميز بالتنافس ليس على السلع، أو الخدمات أو الاستثمارات بل على الأدمغة. ويذكر أن توفر الناس المبدعين بالنسبة إلى عالم الأعمال الحديث مماثل لتوفر الفحم والحديد لصناعة الفولاذ. وتشكل هذه النخبة العالمية الماهرة بالعمل

خارج الحدود الوطنية نوعاً من «طليعة» العولمة. ولا تركز نظرية «الطبقة المبدعة» على بلدان المنشأ، التي ينطلق منها المبدعون، بل على أسواق الهجرة، حيث تتحرك الكفاءات كسلع تبحث عن مشترين^(٣١).

وتركز نظريات علماء التنمية على دور الشتات العلمي في تدوير المعرفة من أجل التنمية. ومع أن هذه النظريات تعتبر نزوح الكفاءات العلمية من الجنوب إلى الشمال عاملاً أساسياً في اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية للعالم النامي، فإنها تؤكد في الوقت نفسه دور الشتات العلمي، كشريك مهم في التنمية العلمية والتكنولوجية في بلدان المنشأ، وتشدد على مسؤولية البلدان المتطورة المستفيدة من نزح الأدمغة في دعم التعاون الدولي بين البلدان النامية وكفاءاتها العلمية المهاجرة، وتدعوها إلى تضمين الشتات التكنولوجي في سياسات التنمية العالمية^(٣٢).

خاتمة

إن نظريات علماء التنمية تبدو أقرب إلى الفكرة المحورية، التي تبنتها ندوة «هجرة الكفاءات العربية» عام ١٩٨٠. وتحتل هذه الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي

Richard Florida, *The Rise of the Creative Class: And How It's Transforming Work, Leisure, Community and Everyday Life* (New York: Basic Books, 2002), < http://creativeclass.com/richard_florida/books/the_rise_of_the_creative_class/ > .

Beatrice Seguin [et al.], «Scientific Diaspora as an Option for Brain Drain: Re-Circulating Knowledge for Development,» *International Journal of Biotechnology*, vol. 8, nos. 1-2 (2006), p. 78.

آسيا (أكوا) موقعاً ريادياً في تاريخ بحوث هجرة الكفاءات العربية، وقد احتفظت أفكارها الأساسية بالحيوية حتى الآن، وتبدو تقديراتها وأحكامها سارية المفعول. وتعتبر وجهة النظر المحورية مشكلة نزوح الأدمغة وثيقة الصلة بالسياسات التكنولوجية وأنظمة البحث والتطوير للبلدان العربية، ولا يمكن إيجاد حلول جدية لها خارجها. وتتكون الهياكل الارتكازية لأنظمة البحث والتطوير من شبكات ومنظمات للعاملين في ميادين المعرفة. ويستحيل على المجتمع الاستفادة من رأس المال البشري، أو من مصادر المعرفة العالمية دون هذه الشبكات والروابط. وتعتبر النظرة المحورية العربية أنظمة العلوم والتكنولوجيا أداة البلد في اكتساب ونشر وخزن العلوم والتكنولوجيا واستخدامها.

وقد عززت تجارب العقدين الماضيين حيوية دعوة الندوة إلى «النهج الوطني المحور» لدرس مشكلة نزوح الأدمغة وإيجاد حلول لها، مقابل «النهج الفردي المحور» الذي يركز على دوافع المغتربين الشخصية، وقراراتهم الفردية في الهجرة. ويعتمد النموذج الفردي المحور على درس العوامل الدافعة إلى هجرة الطلاب الدارسين واختصاصاتهم، وقرار الدراسة في الخارج، والنظر بصورة رئيسية من منظور الطالب، ويسلط الضوء على المهاجر والبلد المضيف.

مقابل ذلك، يسعى النهج الوطني المحور إلى تفهم ظاهرة هجرة الكفاءات كعامل من عوامل السياسات الثقافية والعلمية والإنمائية. وبذلك ينصبّ الاهتمام على القدرة على تشغيل القوى البشرية ذات المهارات العالية؛ «فكون الشخص مهاجراً، أو يعاني من العمالة الناقصة يصبح مشكلة من مشكلات الجغرافية البشرية، وكون هجرة الكفاءات إلى الخارج قد تفيد أو لا تفيد بلداً أجنبياً أمراً ضئيل الأهمية في نظر البلدان النامية، فإن ما يهم أساساً هو مدى إسهام هذه المهارات في مجتمعاتها هي»^(٣٣) □

(٣٣) هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا) الأمم المتحدة، إشراف أنطوان زحلان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ٣١.